Iranian-Indian Relations 1950–1971: A Political and Historical Study

Dr. Muhannad Abdulaziz Issa Younis
University of Basrah / College of Arts
E-mail: muhannad.essa@uobasrah.edu.iq

Abstract:

Several essential factors contributed to establishing and maintaining balanced political, economic, and diplomatic relations between Iran and India. The two countries grew closer through numerous bilateral agreements. When India gained independence in 1947, a new situation emerged in the Indian subcontinent, with its effects spreading to parts of West Asia, including Iran.

Iranian-Indian relations experienced periods of tension and development depending on internal and external circumstances; however, they remained largely stable. Notable aspects of these relations included trade, navigation, and import-export agreements, which positively impacted their sustained cooperation despite political differences over Pakistan. India recognized the importance of convincing Iran of the need to maintain their bilateral relationship, emphasizing that traditional friendship should not be hindered by any obstacles. This realization led to diplomatic exchanges and official visits, including presidential meetings.

External factors also played a role in strengthening ties, such as Iran's support for India during the 1962 Sino-Indian War, where Iran openly backed India. Furthermore, education fostered a mutual understanding and internal awareness in both nations, highlighting the importance of economic development and mutual cooperation. This understanding emphasized economic integration and paved the way for robust Iranian-Indian relations focused on mutual development and true partnership.

Key words: relations, Iran, India**.**

العلاقات الإيرانية – الهندية ١٩٥٠– ١٩٧١
(دراسة تاريخية سياسية)

د. مهند عبدالعزيز عيسى يونس
جامعة البصرة / كلية الاداب
E-mail: muhannad.essa@uobasrah.edu.iq

الملخص:

أسهمت عوامل ضرورية عدة بإقامة وتأسيس علاقات متوازنة في المجالات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية بين إيران والهند وأصبح كل منهما أقرب للآخرمن خلال توقيع وإبرام الكثير من الاتفاقيات الثنائية، فعندما استقلت الهند عام١٩٤٧ تطور وضع جديد في شبه القارة الهندية وتشظت آثاره وانتشرت إلى بعض دول غرب آسيا وبضمنها إيران .

وقد اتسمت العلاقات الإيرانية الهندية بالفتور في بعض الأحيان والتطور أحياناً أخرى بحسب المرحلة التي مرت بها تلك العلاقات من أوضاع داخلية وتأثيرات خارجية إلا أنها استمرت بثباتها إلى حد كبير، وكانت من المعالم البارزة اتفاقيات التجارة والملاحة والاستيراد والتصدير. وهذا ما أثر إيجاباً على ترسيخ تلك العلاقات من خلال الاستمرار في التعاون الاقتصادي على الرغم من الخلافات السياسية حول باكستان. لقد أدركت الهند ضرورة إقناع إيران باستمرار العلاقات الثنائية بينهما ولا ينبغي أن تتوقف هذه العلاقات أو يقف في طريقها ما يهدد الصداقة التقليدية، وهذا ما أفضى إلى تبادل الزيارات الدبلوماسية الرسمية وعلى مستوى الرؤوساء، كذلك كان للعامل الخارجي دور في التقارب الإيراني الهندي المتمثل في دعم إيران للهند خلال حربها مع الصين عام١٩٦٢ التي وقفت فيها إيران بقوة وبصراحة إلى جانب الهند. فضلاً عن ذلك فقد أرسى التعليم مبادىء التفاهم بين البلدين وأسهم بوجود وعي جديد على المستوى الداخلي بين الطرفين. وهذا الأمر يتعلق بعمليات التنمية الاقتصادية التي سلطت الضوء على عنصر التكامل الاقتصادي وفتحت الآفاق المتمثلة بالتعاون الكبير من أجل التنمية المتبادلة وإقامة صحيحة للعلاقات الإيرانية – الهندية .

الكلمات المفتاحية: العلاقات – إيران – الهند .

المقدمة:

تكتسب الدراسات الخاصة بالعلاقات الدولية أهمية تاريخية وسياسية كونها تشكل حقلاً مهماً من المعلومات للباحث المتخصص والمتابع لنمط السياسة الخارجية لأية دولة وتطورها وتأثيرها في مجمل العلاقات الإقليمية والدولية وأن دراسة هذه العلاقات وطبيعة الأمور التي تتحكم بها يبين مدى قوة الروابط السياسية أو ضعفها بين دول العالم المختلفة والظروف التي تؤثر فيها خلال مراحل التاريخ الحديث والمعاصر.

إن أهمية الموضوع الذي يتعلق بالعلاقات الدولية ينبع من عدة عوامل منها ما تمثله أهمية ووزن الدولتين والذي يتناوله موضوع البحث وأهمية المرحلة التاريخية التي يغطيها البحث فضلاً عن طبيعة الدور الذي تؤديه تلك الدول على المستوى الإقليمي والدولي، ومن هذا المنطلق يمثل موضوع العلاقات الإيرانية– الهندية أهمية كبيرة في إطار العلاقات الدولية فإيران والهند تعتبران من الدول الكبرى في آسيا وهما ذاتا كثافة سكانية عالية إضافة إلى المساحة الشاسعة والموقع الجغرافي المتميز الذي يشغله كلتا الدولتين.

تناولت الدراسة العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية وحاولت تقييم مواقف البلدين تجاه القضايا التي تهمهما، فبعد استقلال الهند عن الاستعمار البريطاني في١٥ آب عام١٩٤٧ كانت هناك ضرورة كبيرة لإقامة وتأسيس اتصالات دبلوماسية مع دول الجوار وكذلك مع القوى الكبرى في آسيا وأوربا وأفريقيا وأمريكا، فقد حددت علاقاتها التاريخية والسياسية والاقتصادية تطورات السياسية الخارجية الهندية مع إيران، وعدت إيران من أوائل الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع الهند، وأصبحت كل من الهند وإيران أقرب من بعضهما ولا سيما بعد توقيع وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع بعضها البعض .

تقلبت العلاقات الإيرانية– الهندية على مستويات متفاوتة وقد مرت بمنعطفات كثيرة وخطيرة بدأت تؤثر في سير تلك العلاقات وديمومتها منذ عام١٩٤٧، شهدت كل من الهند وإيران تداعيات معقدة للحرب العالمية الثانية(١٩٣٩–١٩٤٥)، أما بالنسبة للهند فقد أدى ذلك في ذروة حركة الاستقلال على نحو متباين، ووجدت إيران نفسها متورطة للغاية في مخاض الحرب الباردة، ومما لا شك فيه أن الهند قد استقلت لكن هذا الاستقلال كان مشروطاً بالتقسيم وعلى حساب ظهور دولة باكستان الجديدة، وكانت النتيجة الحتمية هي أن دولة الهند المستقلة قد فقدت تواصلها الإقليمي السابق مع إيران، وقد ورثت دولة باكستان خسارة الهند لحوالي(٥٩٠) ميلاً من الحدود المشتركة مع إيران ومنذ ذلك الحين أصبح من الممكن القول بكل دقة إن باكستان لم تنشأ جغرافياً بين الهند وإيران فحسب بل أنها وقفت أيضاً بوضعها أحد العوامل إلى المهمة في العلاقات الإيرانية– الهندية.

دعمت الحكومة والزعماء القوميون في الهند عام ١٩٤٦ المطالب الإيرانية بانسحاب القوات الروسية لكنها امتنعت عن توجيه أي انتقاد مباشر للسوفييت، فقد أكدت الهند أن الرأي العام الهندي سوف يستاء بشدة من أي عدوان يشن من أي قوة على إيران، إضافة إلى ذلك إن أزمة الاتحاد السوفيتي ورد الهند عليها قد سبقت استقلال الهند ويقصد بهذا ضمنياً هو أن الإيرانيين المتخوفين من الاتحاد السوفيتي قد لاحظوا أن دعم الهند لهم كان دعماً فاتراً وأن باكستان لم تظهر بعد، ويترتب على ذلك في السياسة الخارجية الإيرانية اللاحقة أن هيمنة الاتحاد السوفيتي بدأت تلوح في الأفق، وكان هناك تصور غامض بأن زعيماً هندياً بارزاً على الرغم من دعمه لإيران بدا عليه أن لديه ميولاً نحو الدولة الشيوعية، وهكذا كانت هذه المعادلة الثلاثية عاملاً رئيساً في تحديد موقف إيران تجاه الهند أيضاً، ومع ذلك وبدون انتقاد الموقف بقيت إيران متعاطفة وتتصرف بحسن نية تجاه الهند، وقد اعترفت الهند بهذه الحقيقة ، حيث يشكل هذا الأمر دليلا على بادرة صداقة مهمة ومستقبلية، فقد شاركت إيران في أول مؤتمر للعلاقات الآسيوية للمنظمات غير الحكومية الذي عقد في دلهي في آذار عام ١٩٤٧.

وبسبب طبيعة الأحداث وتطويرها بين البلدين تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين تضمن المحور الأول العلاقات الإيرانية– الهندية١٩٥٠– ١٩٦٦ الممثل بارتفاع المستوى التجاري بين البلدين من خلال عقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية، وتناول المحور الثاني العلاقات الإيرانية– الهندية ١٩٦٧–١٩٧١ وما رافقتها من تطورات إقليمية وتداعيتها على العلاقات الثنائية التي امتازت بالغموض تارة والوضوح تارة أخرى ، والتي بدأت وكأنها لايمكن الاستغناء عنها لكل من إيران والهند .

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر الأجنبية المختصة بدراسة العلاقات الإيرانية – الهندية التي قام الباحث بترجمتها وتوظيفها، إلى جانب المصادر الفارسية الأصلية والمجلات الأجنبية التي زودت الدراسة بمعلومات قيمة واستعان الباحث كذلك بمجموعة من المصادر العربية التي ضمت مجموعة من الأحداث التي مرت بها العلاقات الإيرانية–الهندية، وأني إذ أضع هذا البحث بين أيدي السادة والزملاء القراء والمهتمين، أتمنى أن ينال رضاهم، والله ولي التوفيق .

أ.العلاقات الإيرانية الهندية عام١٩٥٠– ١٩٦٦

بدأت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الهند وإيران منذ١٥ آذار عام١٩٥٠. وقد نصت على ذلك معاهدة الصداقة المبرمة في ذلك اليوم. على جملة أمور، مفادها أنه "يجب أن يكون هناك سلام وصداقة دائمان بين حكومتي البلدين وأن خلافاتهما سيتم تسويتها من خلال القنوات الدبلوماسية الاعتيادية، ومن خلال التحكيم وعن طريق الإجراءات السلمية الأخرى . حسب ما يرونه مناسبا لهم". وقد أوضحت وبينت في هذه الوثيقة ثلاث نقاط مهمة هي[١].

- أولاً: "السلام الدائم والصداقة بين الحكومتين المتوخاة "، لكن لم يتم ذكر طبيعة العلاقة بين شعبي البلدين.
- ثانياً : قدمت آلية لتسوية "الخلافات" التي لم تحدد وكان البيان على الرغم من غموضه، مهمًا.
- ثالثاً : من حق الدولتين عقد معاهدة مماثلة مع أية دولة مجاورة بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية ، ويبدو أن هنالك إشارة إلى دولة باكستان .

نصت معاهدة الصداقة الهندية الإيرانية :-

على اعترف رئيس الهند وشاه إيران(صاحب الجلالة الإمبراطورية) بالعلاقات القديمة القائمة بين البلدين منذ قرون وحاجتهما المتبادلة للتعاون في تعزيز وتنمية هذه العلاقات وحثهما على الرغبة المتبادلة في إحلال السلام بين البلدين بهدف تحقيق المنافع المشتركة لشعوبهم وتنمية بلدانهم، وأنهم يرغبون في إبرام معاهدة صداقة مع بعضهم البعض، وتحقيقًا لهذه الغاية، قاموا بتعيين الأشخاص المبينة اسمائهم أدناه بصفة مفوضين نيابة عنهم :

رئيس دولة الهند: سعادة السيد: سيد علي ظهير، سفير فوق العادة مفوض. شاه إيران: معالي الدكتور علي غولي أردلان، القائم بأعمال وزير الخارجية، بعد أن قرأ واطلع كل منهما على أوراق اعتماد الآخر وميزها بشكل جيد وفي الصيغة المناسبة[٢]

فقد اتفقا على تعيين ممثلين دبلوماسيين في عاصمتي البلدين، ممثلين قنصليين حسب الضرورة وفي الأماكن التي تقف عليها وينبغي على كل طرف منح ممثلي الطرف الآخر الامتيازات والحصانات الممنوحة بموجب القانون الدولي، بحيث لا يجوز لأي طرف أن يحرم أي ممثل دبلوماسي أو قنصلي للطرف الآخر عن أي امتيازات وحصانات خاصة التي تمنح للممثل الدبلوماسي والممثلين القنصلين ذوي الوضع المماثل لأي دولة أخرى، كذلك اتفقت الأطراف السامية المتعاقدة على إقامة علاقاتها التجارية والكمركية والملاحية والثقافية، بالاضافة إلى الأمور ذات العلاقة والمتمثلة بتسليم المتهمين والمساعدة القضائية بين الدولتين إلى جانب شروط الإقامة لمواطني أحد الطرفين في إقليم الطرف الآخر[٣] .

لا تتوفر مدونة محفوظة محددة حول اعتراف إيران بالهند على أنها دولة مستقلة. يمكن القول إنه بموجب القانون الدولي، لم يكن الاعتراف مطلوبًا لأن الهند لم تؤسس في عام ١٩٤٧، وأنها كانت موجودة بالفعل على أنها كيان سياسي وإقليمي مقسم، وعلى هذا النحو، كانت باكستان وحدها هي التي تحتاج إلى الاعتراف. لكن يُطرح سؤال آخر وهو حتى لو لم تطلب الهند الاعتراف بها بعد شهر آب عام ١٩٤٧، فإن إيران لم تعترف أبدًا بالهند البريطانية على أنها دولة مستقلة. ومع ذلك، فقد حافظت ايران على علاقاتها الثقافية والاقتصادية والقنصلية مع الهند من خلال الحكومة البريطانية.

لم تنعكس مشاعر ووجهات نظر الصداقة التي عُبر عنها في معاهدة عام١٩٥٠ إلا في علاقات الهند وإيران خلال السنوات الأربع والعشرين اللاحقة. واستمرت العلاقة بشكل عام وإلى حد كبير صحيحة وهادئة ومحدودة، ولكن هناك ما يشير إلى وجود الشكوك المتبادلة، بل أيضا ما يشوبه العداء. إذ كان هناك بعض القضايا الداخلية في أي من البلدين التي أصبح موقف الطرف الآخر بشأنها مثيراً للغضب ومصدراً للإزعاج أحياناً. فضلا عن وجود عوامل خارجية دخيله أخرى أثرت على العلاقات الهندية الإيرانية وأفسدتها.(٤)

بعد مرور عام على إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الثنائية، وقع حدث تاريخي في إيران. وكان ذلك الحدث قيام رئيس الوزراء محمد مصدق(٥) بتأميم شركة النفط الانكليزية–الإيرانية. وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن الهند قدمت دعمها لإيران في سعيها إلى تحرير نفسها من قبضة الإمبريالية البريطانية، إلا أن الحقيقة قد تجلت بأن رئيس الوزراء جواهر لال نهرو(٦) كان غامضاً للغاية في رد فعله. في اجتماعاته المعتادة مع رؤساء الوزراء، كتب نهرو ما يأتي حول الخلاف على النفط الإيراني بقولة ..

" لقد اتخذت الحكومة الإيرانية موقفا قويا لا يتزعزع للغاية وربما تتعرض لانتقادات إلى حد ما. ومن ناحية أخرى، يجب أن نتذكر دائما أن مثل هذه الخلافات لها جذور طويلة في الماضي. ولا تبدو شركة النفط الانكليزية–الإيرانية أنها أظهرت الخبرة والحكمة الكافية في الماضي. لو تطرقوا إلى الأمر بتعاطف قبل عام أو أكثر، ربما لم تكن هناك أزمة الآن. وبقدر ما يتعلق الأمر بنا، فقد ابتعدنا عن هذا النزاع. لكنني قد غامرت لاقترح على الحكومة الإيرانية وكذلك عرضت هذا المقترح على الحكومة البريطانية أن من مصلحة جميع الأطراف المعنية وكذلك السلام العالمي التوصل إلى تسوية سلمية". (٧)

وكان الرئيس راجندرا براساد (٨) أكثر استعدادا وتحديدا في خطابه أمام البرلمان. حيث قال في خطابه:

... في إيران، ما بعد الخلاف حول النفط، تكمن صحوة عظيمة آمل أن يحل هذا النزاع ودياً حتى تزدهر إيران ويستفيد العالم أيضاً من مواردها النفطية الكبيرة... (٩)

ولأجل ترسيخ العلاقات الثنائية في مجال التعليم تكللت الزيارات الرسمية المتبادلة بالنجاح، إذ قام وزير التعليم الهندي مولانا عبد الكلام آزاد بزيارة ودية إلى ايران في آب عام١٩٥١. وزار فريق مكون من أستاذين إيرانيين وثمانية طلاب الهند في نيسان عام١٩٥٢ لدراسة بعض المؤسسات البيطرية في الهند. وذهب اثنان من ممثلي وزير الخارجية في بعثة المساعي الحميدة إلى طهران في عام ١٩٥٣، وقام وفد صحفي من إيران بزيارة الهند في حزيران عام ١٩٥٣. (١٠)

ويبدو أن الهدف من الزيارات هو تعزيز وتوثيق العلاقات الإيرانية الهندية على المستويات كافة وفي كانون الاول من عام١٩٥٤، أُبرمت اتفاقية التجارة والملاحة بين إيران والهند، ونصت هذه الاتفاقية على

حقوق مواطني أي من البلدين في الدولة الأخرى وحقوقهم في ممارسة التبادل التجاري بالتجارة والصناعة وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة. ومن السمات المهمة جدًا للاتفاقية حكم الدولة الأكثر رعاية لها . وقدمت امتيازات فيما يتعلق بفرض الرسوم الكمركية والأجور. كما تم التعبير عن الرغبة في إقامة علاقات وثيقة في تبادل الزيارات بين كبار الشخصيات في البلدين.[١١]

بعد أربعة أشهر فقط من التزام إيران بحلف بغداد، [١٢]. قام شاه إيران محمد رضا شاه ، [١٣] في شهر شباط وآذار من عام ١٩٥٦، برفقة زوجته الشهبانو،[١٤] بأول وأطول زيارة دولة له إلى الهند. وفي محادثاته وتصريحاته، أشار إلى "الخلافات" بين الهند وإيران لكنه أكد أيضًا على "العلاقات التقليدية". وخلال محادثاته مع نهرو، حاول الشاه طمأنت رئيس الوزراء الهندي إلى أن قرب إيران من باكستان لم يكن موجهاً للإضرار بالهند وأن ذلك لم يكن على حساب الصداقة مع الهند. وتشير حقيقة عدم صدور أي بيان مشترك في نهاية الزيارة إلى عدم وجود إجماع فكري كبير بين نهرو ومحمد رضا بهلوي. وبخلاف ذلك، كان كلا الزعيمين ودودين ومهذبين للغاية فيما بينهما، لكن العلاقات الثنائية بين البلدين يمكن وصفها في أفضل الأحوال بأنها علاقة تتمتع بالبرود والفتور.[١٥]

ومن المنطلق نفسه، قام نهرو برد الزيارة إلى إيران في أيلول عام١٩٥٩، لكن ذلك لم يترك انطباعاً جيداً. وفي حقيقة الأمر، سلطت الزيارة الضوء على الفجوة السياسية القائمة بين البلدين. ووفقاً لصحفي هندي مطلع، كان لقاء نهرو مع الشاه "شبه كارثة" حيث كان الزعيمان يفكران "بشروط مختلفة للغاية". وكان ذلك دليلاً على وجود صراعات تمتد إلى الشخصية والرؤية بين الطرفين [١٦].

كانت إحدى العوامل المثيرة للتوتر بين العلاقات الهندية الإيرانية خلال هذا العقد هي علاقة الهند الوثيقة مع بعض الدول العربية المتطرفة مثل مصر وسوريا بشكل عام وحركة إخوانية نهرو مع جمال عبد الناصر على وجه الخصوص. إذ لم يوافق الشاه على تأييد نهرو لجمال عبد الناصر وعلى أنه الزعيم للعالم العربي وهذه السياسات التي جعلته يشعر بالتهديد من الحركة الناصرية والجمهورية العربية الراديكالية.

وعلى الرغم من بذل الجهود لإقامة علاقات سياسية وثيقة بين الهند وإيران التي باءت بالفشل، إلا أن العلاقات التجارية استمرت بثباتها إلى حد كبير، وإن لم تكن ملحوظة. وكانت من المعالم البارزة اتفاقية التجارة والملاحة الموقعة في أيلول عام١٩٥٤. وقد شكل النفط نسبة بين٨٠ إلى٩٠في المائة من واردات الهند من إيران. وفضلا عن ذلك فقد أثر نزاع النفط في إيران على التوازن التجاري الثنائي، إذ حصل انخفاض ملحوظ على مدار أربع سنوات ابتداءً من عام ١٩٥٠وعام ١٩٥١ في واردات الهند النفطية من إيران. وفي المقابل، حدث انخفاض في كمية واردات إيران من الهند.[١٧]

ولم يكن هناك سوى القليل من القواسم المشتركة بين عدم الانحياز الهندي واصطفاف إيران مع دول الغرب. وكان هذا هو السبب وراء اقتصار العلاقات الهندية الإيرانية خلال فترة الخمسينيات على المجالات والأصعدة غير السياسية مثل التجارة والتبادل التجاري.

بلغت الصادرات الهندية ٣٦٤ ألف روبية في المدة من١٩٤٧إلى ١٩٤٨، وارتفعت إلى ٥٩٨ ألف روبية في المدة من١٩٥٠ إلى ١٩٥١ ولكنها انخفضت إلى٢٢٠ ألف روبية في المدة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٣. وخلال المدة١٩٥٤–١٩٥٥، فقد بلغت الصادرات ٦٠٩ ألف روبية، لكنها انخفضت مرة أخرى إلى ٤٢٨ ألف روبية في المدة١٩٥٩–١٩٦٠. ومع ذلك، كانت واردات الهند من إيران دائمًا عند مستوى أعلى. فقد استوردت الهند إجمالي بضائع بقيمة ٢٢٤٧١ ألف روبية خلال المدة من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٨، وارتفعت هذه الواردات إلى ٣٧١٤ ألف روبية في المدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥١ وقد انخفضت في المدة من عام ١٩٥٢ إلى١٩٥٥ إلى ما بين ٢٥٠ ألف روبية و٤٢٠ ألف روبية ولكنها سجلت مرة أخرى ارتفاعاً بنسبة ٣٠٠ في المائة في المدة من١٩٥٥ إلى ١٩٥٦ وبلغت بحلول المدة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٢ ٤٧٣٥ ألف روبية. أما بالنسبة إلى التجارة الخارجية، فكانت الهند دائما في وضع غير مؤات. فقد استوردت الهند أكثر بكثير مما صدرته. وفي تحليل بيانات الفترة ١٩٦١–١٩٦٢، فمن المدهش أن نجد أن واردات الهند من إيران بلغت١٠ أضعاف صادراتها إلى إيران. [١٨]

الجدول رقم (١) الصادرات الهندية إلى إيران والواردات الهندية من إيران للمدة من (١٩٤٧–١٩٦٢) [١٩]

السنة	الصادرات الى دولة ايران	الواردات من دولة ايران
1947–1948	٣٦٤ الف روبية	٢٢٤ الف روبية
1950–1951	٥٩٨ الف روبية	٣٧١٤ الف روبية
1952–1953	٢٢٠ الف روبية	٢٥٠ الف روبية
1954–1955	٦٠٩ الف روبية	٤٢٠ الف روبية
1955–1956	–	٥٤٠ الف روبية
1959–1960	٤٢٨ الف روبية	–
1961–1962	–	٤٧٣٥ الف روبية

وبحلول فترة الستينيات، شهدنا بعض التغيرات في البيئة الدولية، أثرت تداعياتها على العلاقات الهندية الإيرانية. فتنويع التجارة وتوسيعها خلال هذه المدة أدى إلى التقريب بين الهند وإيران وتحسين العلاقات بينهما. فقد كانت الهند في وضع يسمح لها بتقاسم تجاربها وخبراتها مع البلدان النامية الأخرى بسبب الأهمية التي توليها الهند للتعاون الفني والتجاري معها.

وبسبب التغيرات في البيئة الاستراتيجية، اضطرت إيران إلى إعادة صياغة وتوسيع دورها على أنها قوة إقليمية. إذ بدأ الانفراج في العلاقات بين القوى العظمى، وبحلول عامي١٩٦٤ و١٩٦٥، تحول

الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة إلى المحيط الهندي. وكان للتصورات الأميركية المتغيرة آثار خطيرة على إيران. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران تميل إلى أن تكون أكثر استرخاءً بعض الشيء وكانت أمريكا مترددة في مساعدة إيران في حال حصول تهديد من مصادر أخرى غير الاتحاد السوفييتي. ولقد أدرك الشاه القيود والطبيعة المشروطة للمساعدة الخارجية في الحفاظ على أمن إيران وسلامتها وعدم موثوقيتها بشكل أساسي. [٢٠]

ونتيجة لهذه الأحداث، بدأ الشاه يتطلع إلى ما هو أبعد من الخليج العربي وباكستان من أجل الدعم لصالح سياسة إيران الإقليمية الجديدة. وبعبارة أخرى، بدأت إيران في اتباع سياسة خارجية أكثر استقلالية للتأكيد على نهاية العلاقة العميلة مع الولايات المتحدة واستعادة العلاقات الطبيعية مع الاتحاد السوفييتي، بقدر ما تسمح به الظروف. وتبعا لذلك، أكدت الحكومة السوفييتية بتاريخ ١٥ ايلول عام ١٩٦٢ أنها لن تمنح أي دولة أجنبية حق امتلاك أي نوع من القواعد الصاروخية على الأراضي الإيرانية. ومنذ ذلك الحين تحسنت العلاقات السوفيتية الإيرانية وتوسع التعاون المتبادل بشكل كبير. ومن ثم سمح الانفراج بعلاقات أكثر رقياً وحرية بين دول مثل الهند وإيران. [٢١]

كما فقد الشاه الثقة في منظمة المعاهدة المركزية، فقد كان الاتجاه السائد في إيران هو التقليل من أهمية وشأن منظمة المعاهدة المركزية، والتقليل من أهمية جانبها العسكري، والتأكيد بدلاً من ذلك على التعاون الاقتصادي والفني بين أعضائها الآسيويين. وتماشيًا مع هذه السياسة، وقعت إيران وتركيا وباكستان على إنشاء اتفاقية التعاون الإقليمي للتنمية (RCD). وكان التجمع الدستوري الديمقراطي، الذي أطلقه الرئيس الباكستاني أيوب خان[٢٢] في عام ١٩٦٤، نتيجة لخيبة الأمل المتزايدة لدى باكستان وإيران وتركيا بسبب علاقاتها مع الدول الغربية. وقد رأى شركاء التعاون الإقليمي للتنمية توجه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي نحو تخفيف التوتر، مما يقلل من قيمة الاتفاقيات العسكرية. [٢٣]

جلبت التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي مزيداً من الاستقلالية في وضع السياسة الخارجية لإيران، وبدأت إيران أيضاً في تعميق علاقاتها مع الهند. وأدى ذلك إلى تحسين التعاون الفني والتجاري وتوقيع اتفاقيات بين الهند وإيران.على الرغم من ذلك، كان موقف إيران تجاه الهند خلال هذا العقد نوعًا ما يشبه العلاقة المتقلبة، فعلى سبيل التمثيل موقف إيران من الحرب الهندية الصينيةعام ١٩٦٢ ، [٢٤] إذ وقفت إيران بقوة وصراحة إلى جانب الهند وأدانت الصين. لكن الموقف نفسه لم نشهده خلال الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٦٥،[٢٥] التي كان ميل إيران فيها نحو باكستان، آخذة بنظر الاعتبار مصالحها السياسية والدينية والاستراتيجية والوطنية. لكن السفير الإيراني مع ذلك أكد للحكومة الهندية أن صداقة بلاده مع باكستان لن تقف في طريق علاقاتها مع الهند. ولم تقطع إمداداتها النفطية إلى الهند. [٢٦]

وقعت الهند في عام ١٩٦١ أول اتفاقية تجارية لها مع إيران. من خلال زيارة وفد تجاري هندي برئاسة سري ك. ر. ف. خلناني، أمين السر المشترك لوزارة التجارة والصناعة آنذاك، طهران في نيسان عام ١٩٦١ لافتتاح المفاوضات مع الحكومة الإيرانية إضافة إلى توقيع اتفاقية بخصوص ذلك ووافقت إيران بموجبها على استيراد ٦٠٠٠ طن من مادة السكر من الهند وتعهدت الهند باستيراد الفواكه الجافة بقيمة ١٥مليون روبية والعلكة والتمور بقيمة ٢.٥ مليون روبية من إيران. وبموجب هذه الاتفاقية، كان من المقرر أن تصدر الهند إلى إيران الشاي وأجهزة هندسية خفيفة ومحركات الديزل والمضخات والمراوح والمعدات الكهربائية والآلات ومكائن المنسوجات والصناعات الأخرى وآلات الخياطة والبطاريات والأدوية والمواد الكيميائية والأدوية. وشملت السلع الرئيسية للصادرات من إيران إلى الهند الفواكه الجافة والعلكة والتمور والأكسيد الأحمر والأعشاب والنباتات الطبية.[٢٧]

وقد أدت هذه الاتفاقيات التجارية إلى زيادة الصادرات الهندية إلى إيران خلال المدة من عام ١٩٦٢ الى ١٩٦٣. وزادت قيمة هذه الصادرات من٤.٥٥ كرور[٢٨] روبية في الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٢ إلى ٦.٣٧ كرور روبية خلال المدة من عام ١٩٦٢ إلى ١٩٦٣.

الجدول رقم(٢) الصادرات الهندية إلى إيران والواردات الهندية من إيران للمدة من (١٩٦١–١٩٦٣) [٢٩]

السنة	الصادرات الى دولة ايران	الواردات من دولة ايران
1962-1961	٤.٥٥ كرور	-
1963-1962	٦.٣٧ كرور	-

وعند اندلاع الحرب الهندية الصينية في عام ١٩٦٢، أبلغ رئيس الوزراء نهرو جميع رؤساء حكومات الدول بالوضع المهم والكبير، وأعقبه تصرح رئيس وزراء إيران أسد الله علم [٣٠] بتاريخ ٣ تشرين الثاني عام ١٩٦٢ أن إيران "دعمت الهند في الوقت الذي وقعت فيه ضحية للعدوان". وأفادت التقارير أن الشاه قد نصح الرئيس أيوب خان بإرسال قواته لمساعدة الهند في أعقاب الكارثة العسكرية في وكالة الحدود الشمالية الشرقية المعروفة أصلا بالمناطق الحدودية الشمالية الشرقية (NEFA) وقد أدى التقارب بين إيران والاتحاد السوفييتي والدعم السياسي الصريح الذي قدمته إيران ضد الصين إلى تهدئة مشاعر الهند المضطربة تجاه إيران. [٣١]

بعد الحرب الهندية الصينية وبالتحديد في عام١٩٦٣ زار رئيس وزراء الهند جولز ناند إيران، مما أدى إلى مزيد من التقدم في العلاقات الهندية الإيرانية. وحاول جولز ناندا في كلمته أمام إذاعة طهران التأكيد على أهمية المعرفة العلمية والفنية ونشرها للمساعدة على رفاهية عامة الناس في كلا البلدين. [٣٢]

ومن ثمَّ وقعت كل من الهند وإيران في آذار عام ١٩٦٤ اتفاقية تجارية أخرى. وبموجب هذه الاتفاقية، سُمح للعديد من شركات الأعمال الإيرانية باستيراد السكر الهندي وجوز الهند ، دون أي قيود حكومية ونصت الاتفاقية على التجارة بنسبة ١:٦ لصالح الهند.[٣٣]

في هذا الوقت، وخلال المدة ما بين ١٩٦١ إلى ١٩٦٥و ١٩٦٦ ، كان هناك انخفاض في العجز التجاري الهندي من ٦٧٦٣.٧٣ ألف روبية إلى٤.٤٣٤.١٧ ألف روبية. وخلال الفترة نفسها زادت صادرات الهند من ٦٩٨.٩٦ ألف روبية في المدة في عام ١٩٦١ و ١٩٦٢ إلى ٩٣٧.١٧ ألف روبية في المدة بين ١٩٦٥ و١٩٦٦. شملت الصادرات الهندية صناعة منسوجات الجوت والتوابل والحديد والفولاذ والسلع الهندسية والسلع السينمائية. كما بقى التركيب السلعي للصادرات الهندية ثابتًا باستثناء الحديد الصلب (الفولاذ) على كونها سلعا جديدة.[٣١]

الجدول رقم(٣) الصادرات الهندية إلى إيران والواردات الهندية من إيران للفترة من (١٩٦١-١٩٦٦) [٣٤]

السنة	الصادرات الى دولة ايران	الواردات من دولة ايران
1962-1961	٦٩٨.٩٦ الف روبيه	-
1966-1965	٦.٣٨ ٩٣٧.١٧ الف روبية	-

وعلى أية حال، فإن موجة التفاهم هذه لم تدم طويلاً، بسبب امتداد عامل خارجي آخر وهو الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٦٥. التي قدمت من خلالها إيران دعمًا دبلوماسيًا وسياسيًا وماديًا لا لبس فيه لدولة باكستان. ردًا على عبور القوات الهندية الحدود الدولية بالقرب من لاهور في٦ ايلول، ووصف المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية ذلك بأنه"عمل عدواني ارتكبته القوات الهندية بحق باكستان". [٣٥]وبعد يومين، لم تكتف الحكومة الإيرانية بإدانة "العدوان" الهندي فحسب، بل وعدت أيضاً بتقديم كل مساعدة ممكنة لباكستان. وفي الجمعية العمومية للأمم المتحدة، دافع المندوب الإيراني عن التسوية "وفقا لقرارات مجلس الأمن"و"على أساس مبدأ تقرير المصير". [٣٦]وعلى الجانب المادي، تضمنت المساعدة الإيرانية الوقود والبنزين والأسلحة الخفيفة والذخائر والتجهيزات الطبية. [٣٧]وقبل الشاه حقيقة أن إيران تزود باكستان بالسلاح وبرر موقفه على واقع الأرض لأسباب منها أنه لو لم تساعد إيران باكستان لالتجأت الأخيرة إلى أحضان الصين. ووفقا لهذه المعطيات فمن الناحية الأمنية، كان من شأن تلك الحرب تمزيق وتشتيت أوصال دولة باكستان مما سيؤثر سلبا على أمن إيران.[٣٨] وللوهلة الأولى، بدت هذه التصرفات الإيرانية غير ودية للهند، لكن أفعالها الأخرى أبرزت الجانب الآخر. وقد أفادت التقارير أن الشاه، على انفراد، حث بشدة أيوب خان على إنهاء الأعمال العدائية. ولم توقف إيران إمداداتها النفطية إلى الهند. ووفقاً لسفير هندي سابق، كان لإيران دور في التأثير المقيد لباكستان في نزاعاتها مع الهند.[٣٩]

وعلى الرغم من ذلك، فقد استمر التعاون الاقتصادي بين الهند وإيران، حتى بوجود بعض الخلافات السياسية الأخرى حول أفغانستان وباكستان. ففي١٧ كانون الثاني عام ١٩٦٥، قامت لجنة النفط والغاز الطبيعي(ONGC) الهندية بالشراكة مع شركة فيليبس للبترول في الولايات المتحدة والشركة الإيطالية العامة للبترولAGIP ، بابرام اتفاقية مع شركة النفط الوطنية الإيرانية(NIOC). واقترحت شركة النفط الوطنية الإيرانية بنفسها مشاركة شركة النفط الأمريكية بسبب تجاوز النفقات المالية اللازمة للعمل في الامتيازات وموارد الهند. وبموجب هذه الاتفاقية خصصت منطقة بحرية مكونة من أربع رقع نفطية في الخليج العربي للأطراف المتعاقدة للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي وتطويرهما في حال اكتشافهما. وبلغت المساحة الإجمالية المغطاة ٢٢٥٠ كيلومترا مربعا. وهذا ما أفسح المجال ليضاف فصل جديد في صناعة النفط في الهند" (٤٠)

ومن الاتفاقيات المهمة التي وقعتها الهند وإيران لغرض التوصل إلى التعاون في بناء وتشغيل مصفى في مدراس(تشيناي). واستناداً إلى هذه الاتفاقية، تأسست شركة مصافي مدراس المحدودة ضمن قائمة الشركات الهندية بتاريخ٣٠ أيلول عام ١٩٦٦ برأس مال قدره ١٣.٥٠ الف روبية. وتمتلك شركة النفط الوطنية الإيرانية١٣% من أسهم الاستثمار في مصافي مدراس، بينما تمتلك شركة أموكو13% أسهم استثمار أخرى، بينما تمتلك حكومة الهند النسبة المتبقية البالغة ٧٤%. وكانت الشركة الأمريكية للنفط PAN شركة تابعة لشركة ستاندارد أويل .(٤١)

صمم المصفى لمعالجة ٢.٥ مليون طن من النفط الخام سنوياً. ويضم العديد من مرافق العمليات المساعدة للتعامل مع المنتجات مثل غاز البترول المسال والأسفلت والكبريت. كما صمم المصفى لتمتلك محطة كهرباء خاصة بها لتلبية متطلبات الطاقة في ظل الظروف الاعتيادية لتشغيل كامل النفط الخام المطلوب للمصفى، الذي كان من المقرر توريده من حقول داريوس البحرية بالقرب من جزيرة خرج في إيران. ووقعت الهند اتفاقية مع إيران لشراء النفط الخام للمصفى. وقد أرسى هذا التعاون الهندي الإيراني في قطاع النفط أسساً قوية للمشاريع المستقبلية. وبغض النظر عن هذا الأمر، فقد دخلت العديد من الشركات الهندية في التعاون مع نظيراتها الإيرانية. وكان التعاون بشكل رئيس يتم في مجالات مثل صناعة المقطورات، وتصنيع الأنابيب، والمحركات الكهربائية، والمضخات، ومصانع تصنيع الدراجات، وقطع الغيار ومكونات السيارات. وكانت الشركات الهندية الكبرى التي بدأت مثل هذه المشاريع التعاونية هي ماهيندرا وشركة الكهربائيات والإنشاءات والمعدات، وشركة كلكتا، وشركة هند للدراجات المحدودة، في بومباي، وشركة كامام للمعادن والسبائك المحدودة، في بومباي. (٤٢)

وكان المشروع التعاوني المهم الآخر هو مشروع مصنع مدراس للأسمدة في مانالي. وكان هذا المشروع في ضمن القطاع العام بحصة تبلغ٥١ بالمائة من ملكية حكومة الهند بالتعاون مع إيران. وقد

أظهرت المشاريع المشتركة بوضوح أنه بحلول أواخر مدة الستينيات، قد وصل التعاون الاقتصادي بين الهند وإيران إلى مستويات عالية. [٤٣]

ب.العلاقات الإيرانية الهندية في عام ١٩٦٧– ١٩٧١:

في نيسان عام ١٩٦٧، كانت إحدى الخطوات الرئيسية التي اتخذتها رئيسة الوزراء إنديرا غاندي [٤٤] إرسال السيد إم سي تشاغلا وزير الشؤون الخارجية إلى إيران. وتعد هذه خطوة كبيرة من جانب الهند لتحسين العلاقات الثنائية مع إيران. وتلا ذلك، في تشرين الثاني من العام نفسه ، اتفقت كل من إيران والهند على تمديد الاتفاقية التجارية لمدة ٣ سنوات تنتهي في١٠ آذار عام ١٩٧٠ ووقعها بي.دي.جايال، أمين السر المشترك بوزارة التجارة ورئيس الوفد الهندي في المؤتمر نيابة عن الهند والسيد رضا طهراني، نائب وزير الاقتصاد، نيابة عن الحكومة الإيرانية. وركز جدول الأعمال الرئيسي لاتفاقية التجارة على توسيع التجارة بين البلدين وتنويعها. [٤٥]

التفت شاه إيران بشكل خاص عندما توقف في مطار بالام في دلهي في طريق عودته إلى وطنه قادماً من تايلاند وماليزيا في كانون الثاني عام١٩٦٨. وقد انتهزت السيدة غاندي هذه المناسبة لإقناع الشاه بأن علاقات ايران مع باكستان لا ينبغي أن تقف حجرة عثرة في طريق صداقة بلاده التقليدية مع الهند. [٤٦] وأعقب ذلك زيارة وزير الاقتصاد الهندي سري أشوك ميهتا إيران وأجرى محادثات جادة مع القادة الإيرانيين حول توسيع التعاون الاقتصادي الثنائي ثم قام السيد مورارجي ديساي، الذي كان نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، بزيارة مهمة إلى إيران في الفترة من ١٤ إلى ١٩ تموز من عام ١٩٦٨. وفي وقت لاحق، قام وزير التنمية الصناعية وشؤون الشركات، فخر الدين علي أحمد بزيارة طهران لتعزيز علاقات الهند الودية مع إيران أيضاً وفي خلال الزيارة تقرر تبادل عدد قليل من فرق الخبراء لتحديد مجالات المزيد من التعاون الاقتصادي لإقامة مشاريع مشتركة في البلدين. كما وافقت الهند أيضاً على إرسال مجموعة من الخبراء في مجال الصناعات الصغيرة محدودة النطاق. [٤٧] وفي ضوء ذلك يلاحظ أن الحكومة الهندية كانت تدرك تماماً أهمية إيران السياسية والاقتصادية، وتوجت ذلك من خلال تلك الزيارات المتكررة إلى إيران التي ألقت بظلالها على العلاقات الودية بين البلدين.

وقد زار محمد رضا بهلوي شاه إيران الهند في شهر كانون الثاني عام١٩٦٩واستغرقت الزيارة اثنى عشر يوماً، الأمر الذي عزز العلاقة بين إيران والهند. وتقرر خلال هذه الزيارة تشكيل لجان مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني برئاسة وزراء البلدين. وتقرر تخطيط وتنفيذ برامج محددة للتعاون من خلال تبادل التقنية والمشاريع الصناعية المشتركة وتوسيع التجارة الثنائية. [٤٨]من خلال المناقشات والمشاورات، إذ أدرك الشاه أن الهند كانت بالتأكيد تسير للأمام نحو العصر الحديث. وقد تأثر الشاه بشدة

بإنجازات الهند في العديد من المجالات بما في ذلك العلوم والتقنية. وشعر القادة الإيرانيون أن هناك إمكانيات كبيرة للتعاون بين البلدين وأكدوا على الاستغلال الأمثل لهذه الإمكانيات الهائلة.

وقد عُقد الاجتماع الأول للجنة الهندية الإيرانية المشتركة في طهران في الفترة من١٨ إلى٢١ حزيران من عام ١٩٦٩، وكانت شروط واختصاصات اللجنة المشتركة ذات نطاق أوسع. وناقشت سلسلة كاملة من العلاقات الاقتصادية الهندية الإيرانية بانفتاح وتعقل. وبعد مناقشة مستفيضة، حددت اللجنة ثلاثة مشاريع محددة للعمل عليها. كان المشروع الأول عبارة عن مشروع مشترك لإنتاج الأمونيا بشكل مشترك بين شركة الأسمدة الهندية وشركة النفط الوطنية الإيرانية. وقدم اقتراح مفاده أن تكون حصة الهند في مشاريع الأمونيا بقدرة إنتاجية تتراوح بين٢ إلى ٣ ألف طن سنوياً بنسبة خمس إجمالي المشاركة في رأس المال على شكل توريد الآلات والمعدات للمشروع وأن الإنتاج الرئيسي من الأمونيا، المنتج في إيران، سيكون متاحاً لمشاريع الأسمدة في الهند.[٤٩]

وفي عام ١٩٦٩ كان هذا المشروع المشترك مفيداً لكلا البلدين. فعلى سبيل المثال، كان لدى إيران منتجات نفطية ثانوية. ومن ناحية أخرى، كانت الهند بحاجة إلى الأسمدة بوفرة، بما في ذلك الأمونيا، للمضي قدماً بثورتها الخضراء لتحقيق الاكتفاء الغذائي. ومن المجالات الأخرى التي أرادت إيران فيها الخبرة الفنية الهندية ما تمثل بإنتاج عربات السكك الحديدية. ومن ثم توصل البلدان إلى اتفاق حول استكشاف إمكانية إنشاء مصنع لتصنيع عربات السكك الحديدية في إيران.[٥٠]

وعليه، تشكلت لجنة تنسيق وتنفيذ رفيعة المستوى لضمان التنفيذ الفعال للقرارات المتخذة من حين لآخر للتخطيط المستمر للتوسع في مجالات المشاريع المشتركة والتعاون. وتقرر بعد ذلك تشكيل فريق عمل مشترك وخمس لجان معنية بالبتروكيماويات والصناعات النفطية والتجارة والنقل والتعاون الفني. وفي خلال المدة من ١٩٦٦–١٩٦٧ إلى ١٩٧٠–١٩٧١ زادت صادرات الهند إلى إيران من ٠٣١.٠٩،١ ألف روبية إلى ٦٦٣.٧٦،٢ ألف روبية. خلال المدة نفسها زادت واردات الهند من إيران من ٠٤٩.٩٨،٣ ألف روبية إلى9، 163.52 الف روبية. من الواضح أن العجز التجاري ارتفع من ٠١٨.٣٣،٢ ألف روبية إلى ٤٩٩.٧٦،٦ ألف روبية. وبالتالي فإن الميزان التجاري لم يكن لصالح الهند. وفيما يأتي السلع التي صدرت إلى إيران خلال الفترة من١٩٦٦–١٩٦٧ إلى ١٩٧٠–١٩٧١. [٥١]

- الأفلام السينمائية
- الشاي
- السلع الهندسية
- تصنيع منسوجات الجوت
- بهارات

- حديد وفولاذ

الجدول رقم (٤) الصادرات الهندية إلى إيران والواردات الهندية من إيران للفترة من (١٩٦٦–١٩٧١) [٥٢]

السنة	الصادرات الى دولة ايران	الواردات من دولة ايران
1967–1966	١٠٣١.٠٩ الف روبيه	٣٠٤٩.٩٨ الف روبيه
1970–1971	٢٦٦٣.٧٦ الف روبيه	٩١٦٣.٥٢ الف روبيه

كان أول تطور خارجي لاحق خلال فترة الستينيات الذي أسهم في تحسين التفاهم بين الهند وإيران هو التغيير الدقيق في العلاقة بين إيران وباكستان. وكانت العوامل المحددة التي تدعم هذا الافتراض هي على النحو الآتي. أولاً: كان الشاه متشككاً للغاية في اقتراب باكستان من الصين. ومن أجل إظهار عدم موافقته، وجه أتباعه في وزارة الخارجية للقيام بتحركات معينة كانت مناهضة للصين، ولكنها في الوقت نفسه التفاتات مهمة لصالح الهند. وكان من بين هذه القضايا رفض إيران للإنذار الذي وجهته الصين للهند أثناء حربها مع باكستان، وتحذير الصين من ضرورة عدم التدخل في القضايا الهندية الباكستانية. ثانياً، بحلول فترة الستينيات، أدركت إيران حدود تجارتها مع باكستان بشكل كبير. وقد تبين أن الهند كانت سوقاً أكبر وأن التجارة معها كانت أكبر بخمس مرات من التجارة بين إيران وباكستان. [٥٣]

أما بالنسبة إلى العامل الخارجي الثاني الذي أسهم في التقارب بين الهند وإيران خلال هذا العقد فكان سلسلة من الضغوط والتوترات في علاقات الهند مع الدول العربية. فقد خيبت الاستجابة الفاترة والهادئة المحدودة إلى حد ما من جانب العرب خلال الأوقات العصيبة التي مرت بها الهند في عامي ١٩٦٢ و١٩٦٥، آمال الهنود بشكل عام وصناع القرار السياسي بشكل خاص. وعبر عن هذا الأمر بكلمة "ناكر للجميل" على نطاق واسع، وكانت هناك حاجة إلى إعادة تقييم جديدة وصعبة للسياسة تجاه الدول العربية. وفي هذه الأثناء، توفي رئيس الوزراء نهرو واكتسبت السياسة الخارجية الهندية ميزة جديدة. تمثلت بهزيمة عبد الناصر وزوال الحركة الناصرية التي اعتمدت عليها الهند على أنها مؤيدة للقيم التقدمية والثورية والعلمانية، فإنها قد خلقت نوعا من الفراغ في سياسة الهند العربية. وكان على الهند أن تأخذ في الحسبان بروز ما يسمى بمجموعة الدول "الرجعية" بوصفها مهيمنة في المنطقة. ومن بين هذه الدول السعودية وإيران. [٥٤]

فضلا عن العوامل الخارجية المذكورة التي سهلت التفاهم بين الهند وإيران، يمكن الاشارة أيضًا إلى وعي جديد على المستوى الداخلي في كلا البلدين. ويتعلق ذلك الأمر بعمليات التنمية الاقتصادية التي سلطت الضوء على عنصر التكامل بين اقتصاد البلدين وفتحت الآفاق المحتملة للتعاون الهائل من أجل المنفعة المتبادلة. وفي فترة الستينيات، طورت الهند الخبرة الكبيرة في التنمية المخططة ودرجة من التطور

في قطاعات معينة من الاقتصاد، وكانت مستعدة لتقاسم تجربتها وخبرتها مع البلدان النامية الصديقة، وانعكست هذه الرغبة في التوجه الجديد لسياستها الخارجية.

بدأت وزارة الخارجية الهندية في التركيز بشكل أكبر على العلاقات الاقتصادية والفنية والتجارية مع الدول الأخرى . انشئ قسم اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا عام ١٩٦٩ الذي أنيطت به مهمة تنفيذ برامج التعاون الفني والاقتصادي. وعليه فقد أدخلت الهند ووجهت السياسة الدبلوماسية الاقتصادية في سياستها الخارجية من خلال تقديم المساعدة الاقتصادية والفنية، والمشاريع المشتركة، والنقل الثنائي للتكنولوجيا، وتعزيز تجارتها مع البلدان النامية. تلقت هذه السياسة دفعة بعد أن أصبحت السيدة أنديرا غاندي رئيسة للوزراء في كانون الثاني عام ١٩٦٦.[٥٥]

في هذا الوقت، توارد في ذهن دولة إيران فكرة بناء بنية تحتية صناعية محلية لسكانها وتنويع اقتصادها وتجارتها الخارجية، إذ إن حصول التغييرات التي حدثت هي أهم من التقلبات في تكوين صادرات الهند ونمط التجارة. وشهدت إيران نقصاً حاداً في القوى العاملة الماهرة، والمواد الخام، ومرافق البنية التحتية الصناعية. وفي هذه المجالات بالتحديد، كانت الهند في وضع يمكنها من تلبية معظم متطلبات إيران، وذلك أيضا بأسعار أرخص نسبيًا. وبناء على ذلك، وتحت طائلة هذه المعلومات الأساسية من تبادل الاحتياجات والقدرات، ينبغي تحليل العلاقات الهندية الإيرانية خلال فترة الستينيات.

ففي عام ١٩٦٩، بعد أن أصبحت السيدة غاندي رئيسة للوزراء، كانت هناك موجة من الزيارات رفيعة المستوى بين الهند وإيران. وزار إيران ما يصل إلى أربعة وزراء هنود رفيعي المستوى، بمن فيهم نائب رئيس الوزراء ووزير المالية مورارجي ديساي. وفي هذه الأثناء، قام الشاه ببادرة عندما توقف في مطار بالام في شباط من العام نفسه ، وأقنعته السيدة غاندي بأن صداقة إيران مع باكستان لا ينبغي أن تقف في طريق علاقات إيران التقليدية مع الهند. والتي سجلت علامة ملحوظة وبارزة في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الهند وإيران عندما قام الشاه بزيارته الثانية التي استغرقت١٢ يومًا للهند في كانون الثاني عام ١٩٦٩.[٥٦]

في كانون الثاني عام ١٩٦٩، أدلى شاه إيران ببعض التصريحات الجريئة والصريحة التي عكست ثقته الجديدة. وبينما كرر التأكيد على"سياسته الوطنية المستقلة"، فقد أكد أيضًا على دور إيران بوصفها قوة إقليمية. وأوضح أن منظمة الاتفاقية المركزية(CENTO) قد فقدت أهميتها العسكرية. وبينما اعتُرف بالهند على أنها دولة كبيرة في منطقة جنوب آسيا، أشار إلى أن "المسؤولية التاريخية تقع على عاتقها تجاه الدول الصغيرة في المنطقة ". كما تحدث العاهل الإيراني عن إمكانيات التعاون الهائلة بين البلدين، واقترح أنه "يجب علينا أن نسعى إليها ونطورها إلى أقصى حد ممكن". [٥٧]

كما أقنعت الزيارة الشاه بأن الهند تتلاءم بشكل ملحوظ مع خطط إيران لتنويع علاقاتها الاقتصادية. وفي واقع الأمر جاء الشاه إلى الهند بمهمة سياسية واقتصادية في مناخ وأجواء مشجعة لفعل هذا الأمر. وبينما عكس البيان المشترك قدرًا كبيرًا من التفاهم السياسي بين السيدة غاندي ومحمد رضا شاه، كانت النتيجة الجوهرية للزيارة هي إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني. وكان الهدف هو تنفيذ مخططات محددة من خلال تبادل الأمور التقنية، والمشاريع الصناعية المشتركة، وتوسيع التجارة الثنائية. وكانت الأهداف الرئيسية للجنة، في جملة أمور، هي إجراء دراسات مشتركة للموارد، وتوسيع التجارة الثنائية، والتعاون في مختلف قطاعات النمو الاقتصادي، وتوثيق الاتصالات بين المؤسسات المالية والصناعية والتجارية، وتبادل المتخصصين، واستخدام مرافق التدريب المتاحة في أي من البلدين لتحقيق المنفعة المتبادلة.[٥٨]

وبحلول السبعينيات، برزت كل من إيران والهند على أن لهم الدور الاقليمي الكبير. فقد ظهرت إيران بوصفها لاعباً قوياً في سياسات النفط العالمية وقوة عسكرية في الخليج العربي، في حين برزت الهند بوصفها القوة المهيمنة استراتيجياً في جنوب آسيا. على الرغم من أن دعم إيران لباكستان خلال أزمة عام ١٩٧١ قد أثر سلبًا مرة أخرى على ميول الاتجاه في العلاقات الإيرانية الهندية، إلا أن زيارة وزير الخارجية الهندي سواران سينغ إلى إيران في تموز عام١٩٧١ ساعدت في تبديد بعض المخاوف المتبادلة.[٥٩] وقد أدى نجاح باكستان في استمالة دول الخليج العربية إلى حث إيران على تنمية علاقاتها الودية مع الهند. ومن جانب الهند، كان تحسين علاقاتها مع إيران وسيلة لتحييد دعمها لباكستان، وبالتالي بدأ عصر جديد من المشاركة المتبادلة.[٦٠]

وكانت الاعتبارات الاقتصادية عاملا مهما أيضًا، مما دفع الدولتين إلى التقارب. وبالنسبة للهند، التي كانت في حاجة ماسة إلى رأس المال الأجنبي والتسهيلات الائتمانية لبرنامجها التصنيعي الضخم، فإن العلاقات الوثيقة مع الدول الغنية بالنفط مثل إيران يمكن أن تكون مفيدة للغاية. علاوة على ذلك، يمكنها أيضًا تصدير مخزونها الفائض من القوى العاملة الماهرة لكسب النقد الأجنبي. وبما أن الشاه قد وضع أمامه مهمة التصنيع والبناء في إيران، فقد كان هناك تكامل واضح في المصالح. وكان بوسع إيران أن تشتري التقنية والمواد الخام والقوى العاملة الهندية بفضل فائض رأس المال لديها، ولا سيما بعد ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣.[٦١]وكان التغير في التفكير الإيراني في التعامل مع الهند واضحاً في مقابلة أجراها الشاه مع صحيفة التايمز أوف إنديا. في تموز عام ١٩٧٠، ذكر فيه أنه يريد اتباع "سياسة ليس فقط للتعايش السلمي ولكن أيضاً للتعاون الفعال مع الهند، لأنه كان من الواضح لا يمكن أن يكون هناك استقرار في آسيا بدونها". [٦٢]

ففي عام ١٩٧٠، عُقد الاجتماع الثاني للجنة الهندية الإيرانية المشتركة، وأسفر هذا الاجتماع عن توقيع بروتوكول بشأن التجارة طويلة الأجل والمشاريع الصناعية المشتركة. ونصت الاتفاقية على توريد مليون طن من الأمونيا السائلة اللازمة لدفع إنتاج الأسمدة، و٥٤ مليون طن من حامض الفوسفوريك، وما يقرب من ٩٠ ألف إلى١٠٠ ألف طن من الكبريت سنوياً. وفي المقابل، كان من المقرر أن تبيع الهند ٤٩٢ عربة للسكك الحديدية. وهكذا تقرر أن تبلغ قيمة الواردات الهندية من إيران على مدى سبع سنوات ١٢٠ مليون دولار، بينما تدر العربات ما يقرب من٥ ملايين دولار للهند. كما نص الاتفاق على إجراء دراسة مدتها خمس سنوات للسكك الحديدية الهندية ودراسة جدوى لإنشاء مشروع مشترك لتصنيع عربات السكك الحديدية في إيران. وكشفت أيضًا أنه كان من المقرر إجراء عمليات مسح مرورية مشتركة لمعرفة ما إذا كان من الممكن نقل البضائع الهندية إلى أوروبا والاتحاد السوفيتي عبر الطرق البرية في إيران وبحلول نهاية العام نفسه، عُقد الاجتماع الثالث للجنة المشتركة في طهران. وفي هذا الاجتماع الذي عقد يومي٢٨–٣٠من شهر كانون الأول من عام١٩٧٠، تقرر إبرام اتفاقية لاستيراد حامض الكبريت والفوسفوريك. كما ثمن اللقاء بحث إمكانيات زيادة تبادل الخبرات والمكونات بين الصناعات في البلدين.[٦٣]

في بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين ، تأثرت درجة التفاهم التي أوصلت العلاقة بين الهند وإيران مرة أخرى إلى التشظي بفعل عامل خارجي متكرر،وهو الحرب الهندية الباكستانية الثانية في عام ١٩٧١. [٦٤] ففي عام ١٩٦٥، كان رد فعل إيران سلبياً وإيجابياً بقدر ما يتعلق الأمر بالهند . قدمت إيران مرة أخرى الدعم الدبلوماسي والسياسي والعسكري واللوجستي لباكستان. وعلى الرغم من أن المساعدات التي قدمتها إيران لباكستان كانت كبيرة، إلا أن ما اختارت عدم القيام به كان جديراً بالملاحظة أيضاً. ومن الممكن تفسير التفاتاتها الإيجابية على انها إشارات متعمدة لطمأنة الهند. [٦٥]

لا ينبغي النظر إلى دعم إيران لباكستان فقط من خلال المنظور الهندي الباكستاني، لأنه كانت هناك أبعاد أخرى حاضرة أيضًا، مثل علاقات إيران الوثيقة مع الولايات المتحدة، التي كان رئيسها يعارض بشكل واضح ظهور دولة بنغلادش، والاتفاقية الهندية السوفيتية(في آب عام ١٩٧١)، والتقارير عن نشر القوات السوفيتية على طول الحدود مع إيران. وأوضح الشاه موقفه ليس من حيث العداء تجاه الهند ولكن باعتباره موقفا دفاعيا للحفاظ على سلامة أراضي إيران ودعم أمنها أمام المخططات السوفياتية ، وتقطيع أوصال باكستان، والتطورات اللاحقة مثل الاتفاقية العراقية السوفيتية(في نيسان عام ١٩٧٢). والانقلاب الجمهوري في أفغانستان(في تموز عام ١٩٧٣)، والحركات الانفصالية في مقاطعتي بلوشستان والسند في باكستان التي فسرت على أنها أجزاء من مخطط الاتحاد السوفيتي الأكبر لتطويق إيران، لذلك فقد أكد الشاه سياسته

الممثلة بـ"النظر شرقًا". في هذا الإطار الذهني، وكان تعزيز دولة باكستان على رأس قائمة أولويات إيران.[٦٦]

برزت كل من الهند وإيران كقوتين مهمتين في مناطقهما الجيوسياسية. وبامكانهم الاقتراب من بعضهم البعض بأكبر درجة من الثقة. وبحلول بداية فترة السبعينيات، وبحسب وجهة نظر إيران، كان محور موسكو–كابول ونيودلهي–بغداد يحلق في الأفق. ولايمكن لمثل هذا التحالف أن يضعف باكستان ويقيدها فحسب، بل يساعد موسكو أيضاً في الحصول على سلسلة من مراكز النفوذ من دلهي إلى بغداد إلى عدن وزيادة ضغطها على إيران. ومن هنا بدأ الشاه في البحث عن سبل جديدة لتعزيز قدرة إيران على متابعة سلوك إقليمي أكثر حزماً، وكان من بين هذه السبل إقامة علاقات متوازنة مع دول جنوب آسيا الثلاث:الهند، وباكستان، وأفغانستان. ومن أجل الحفاظ على توازن القوى والسلامة الإقليمية لباكستان، دعمت إيران باكستان خلال الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٧١. وحتى في ذلك الوقت، لم تتخذ موقفًا قاسيًا جدًا تجاه الهند وقاومت الضغط الباكستاني لتفعيل منظمة الاتفاقية المركزية، ولم تنغمس في أي استفزاز مباشر على الهند. وفي وقت لاحق، أوضح الشاه: "لن نساعد باكستان أبدًا في حال شنت حربًا عدوانية على الهند... وأنا متأكد من أن الهند لن تبدأ حرباً من أجلها. ولن ندعم أي دولة في أي خطوة عدوانية". [٦٧]

وعلى الرغم من أن كلاً من الهند وإيران كان لهما مواقفهما الخاصة، الهند في مواجهة العرب، وايران في مواجهة باكستان، فقد اتفقا ضمنياً على عدم السماح لأي من الطرفين لهذه المواقف بأن تقف في طريق مصالحهما التنموية. واستمرت إيران في كونها عضوًا في منظمة الاتفاقية المركزية وتداعياتها على اتفاقية التعاون الإقليمي للتنمية. كما واصلت تسليح نفسها وإدامة العلاقات الوثيقة مع باكستان. وكان الشاه حريصاً جدًا على ضمان الاستقرار على حدوده الشرقية. ونتيجة لذلك، وافق على تقديم مساعدات اقتصادية لباكستان على الرغم من موقفها المؤيد للعرب وانتقاداتها الحادة لإيران، على سبيل المثال، الجهود التي تبذلها باكستان لتحويل الثقافة الفارسية إلى ثقافة عربية. كما وصف ذو الفقار علي بوتو الخليج الفارسي بالخليج العربي. وقد كان الشاه يفكر من الناحية الاقتصادية ويسعى إلى التعاون الاقتصادي مع الهند لتزويد إيران بالصناعة والسلع والخدمات. وفضلا عن ذلك أدت زيارات كبار رجال الدولة إلى بلدان بعضهم البعض إلى استقرار الروابط الاقتصادية وتعزيز التفاهم السياسي.[٦٨]

شهد عام ١٩٧١ تحولات كبيرة في توزان القوى في شبه القارة الهندية وجنوب غرب آسيا، إذ برزت الهند وإيران، على التوالي، على أنهما دول مهيمنة. وبعد الحرب تحسنت البيئة الأمنية في الهند إلى حد كبير، واكتسبت درجة أعظم من الثقة في السياسة الخارجية. لقد تخلصت نيودلهي من قبل احتلال باكستان الضار وتوازن القوى الهندية الباكستانية. وبناء عليه ، فإن الهند قادرة على صياغة سياستها في

التعامل مع الدول الأخرى بشكل مستقل عن "العامل الباكستاني". وكان هذا الافتراض ينطبق على إيران أيضاً لعدة سنوات، إذ استمرت العلاقات بين الهند وإيران على أنها علاقات مجمدة. وتكمن الأسباب وراء هذا الأمـر بشكـل رئيسـي بـ:[٦٩]

- الاختلاف في التصورات بشأن دور القوى العظمى في الخليج العربي والمحيط الهندي،
- مشتريات إيران غير المسبوقة من الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية وسط تطابق أهدافها الاستراتيجية،
- اعتقاد الهند بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستخدم إيران كقناة لتوجيه دعمها السياسي والعسكري لباكستان لمواصلة موقفها المواجه،
- تخوف إيران من"مخططات" الهند المزعومة على دولة باكستان المبتورة، ومحاولة إيران دعم باكستان بعد حرب ١٩٧١ التي تفسرها الهند على أنها محاولة لتغيير معادلة القوة في شبه القارة الهندية.
- استنتاج إيران بأن الهند كانت متحالفة مع الاتحاد السوفييتي في التصميم المتصور لتقسيم باكستان إلى مجموعة من الدويلات الصغيرة الموالية للسوفييت والموالية للهند . [٧٠]

الخاتمة:

شهدت العلاقات بين الهند وإيران بين عامي(١٩٥٠–١٩٧١) تقلبات عديدة. وبشكل عام، كان هناك تقارب كما كان هناك تباعد. فقد فسرت العلاقة في سياق نظام العلاقات الدولية الجديد الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية. وبما أن الهند وإيران تنتميان إلى نظام الدولة التابعة، فإن علاقتهما الثنائية شابتها جزئياً قضايا التنمية في أي من الدولتين وجزئياً بسبب عوامل خارجية. وكانت الجغرافيا والموارد الطبيعية والاقتصاد والتماسك الوطني والصحوة الوطنية والأيديولوجيات الجديدة والحرب الباردة والتفكير الاستراتيجي وتصور القادة الوطنيين هي المدخلات الرئيسة التي حددت العلاقات الثنائية بين الهند وإيران.

علاوة على ذلك، والأهم منه كله، فقد غيرت بعض العوامل الخارجية الأخرى مثل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وباكستان والحركة الناصرية ساحة اللعب على الرغم من عدم وجود نقطة صراع محلية بين الهند وإيران. ومع ذلك، كانت السمة الخلاصية هي أنه حتى في خضم الظروف الصعبة، كانت المرونة واضحة. فقد أظهر الجانبان حرصاً على سد الثغرات وتحسين علاقاتهما الثنائية بغض النظر عن علاقات أي من البلدين مع دول ثالثة.

هناك تكامل معترف به في اقتصاديات البلدين، مما يوفر مجالا هائلا للمنفعة المتبادلة والتعاون. ومع ذلك، يبدو أن الإكراهات الاقتصادية قد أُخضعت للاعتبارات السياسية. وما يُستنتج بشكل عام ومن زوايا مختلفة أن هناك حاجة ملحة لجهود جادة ومتسقة لإعادة الاكتشاف المتبادل والتفاهم الجديد في خضم ظروف متنوعة ومتغيرة ومعقدة .

الهوامش:

(١) بشير العلاق، سياسة الهند الخارجية ، مركز البحوث الدراسات الاستراتيجية ، مجلة الدراسات الاولية ، بغداد، العدد١، ١٩٩٢، ص١٧ .

(٢) المصدر نفسه، ص١٩ .

(3) Sushma Gupta، Pakistan as a Factor in Jndo-lranian Relations، 1947-1978 (New Delhi، 1960)،p. 54 .

(٤) عبدالامير محمد أمين، المصالح البريطانية في الهند،مجلة الخليج العربي، البصرة،العدد ٨ ،١٩٧٧، ص ١٣.

(٥) محمد مصدق:– (١٨٨٢ – ١٩٦٧) كاتب ومؤلف بارز قبل أن يصبح رئيساً لوزراء إيران في عام ١٩٥٧ بدأ حياته السياسية عام ١٩٠٩ حينما كان نائباً في البرلمان الإيراني ثم أصبح وزيراً عام ١٩١٧ وفي عام ١٩٤٤ أسس حزب الجبهة الوطنية، واختير رئيساً للوزراء عام ١٩٥٠ ، خلع بانقلاب بريطاني بعملية مشتركة بعد تأميم النفط الإيراني عام ١٩٥٣. ينظر:– هيا كاليوزيان، مصدق الصراع على السلطة في إيران ، ترجمة الطيب الحصني، بيروت، ٢٠١٤ ، ص ١٣٣ .

(٦) جواهر لال نهرز:–(١٨٨٩ – ١٩٦٤) أحد زعماء حركة الاستقلال في الهند وأول رئيس للوزراء في الهند بعد الاستقلال، وشغل المنصب منذ ١٥ آب ١٩٤٧ حتى وفاته ، وهو أحد مؤسسي حركة عدم الانهيار العالمية عام ١٩٦١. كارد ساشي ، اختراع الهند ، قصة جواهر لال نهرو ، ترجمة حسب الله خان ، دار الكتب والوثائق الوطنية ، أبو ظبي للثقافة والتراث ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٤١ – ٤٣ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٤٧ .

(٨) رانجدرا يراساد(١٨٤٨ – ١٩٦٣) سياسي هندي وأول رئيس لجمهورية الهند ، درس في جامعة كلكتا بالهند ، تفرغ بمهمة محامي، انتخب ثلاث مرات رئيسا لحزب المؤتمر الهندي. منير البعلبكي ، معجم اعلام المورد ، ط١، دار العلم، ١٩٩٢، ص ٩٦ .

(٩) بشير العلاق ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(10) Letter dated 7 July I953. Jawaharlal Nehru، Letters to Chief Ministers، 1953 ، P 211 .

(11) Parliamentary Debates ، Vol . XIV ، Part 11 ، P 19 .

(١٢) حلف بغداد :– احد الاحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة صاحبة فكرة انشاء الحلف الولايات المتحدة الامريكية، اسس في ٢٤ شباط ١٩٥٥ للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الاوسط وكان يتكون الى جانب

المملكة المتحدة من العراق وتركيا وايران وباكستان ، مقرة الرئيس ببغداد للسنوات ١٩٥٥ – ١٩٥٨ ثم تحول الى انقرة للاعوام ١٩٥٨– ١٩٧٩، تم حله في ١٦ اذار ١٩٧٩ على أثر اندلاع الثورة الاسلامية في ايران . عبدالرحمن جدوع سعيد التميمي، موقف العراق الرسمي والشعبي من الواجهات العربية الاسرائيلية ١٩٤٧ – ١٩٧٩، ط١ ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ص ١٢٨ – ١٣٠ .

(١٣) محمد رضا شاه:–(١٨٧٩– ١٩١٩) تولى العرش الايراني وهو في ٢٨ من العمر تقريباً ولد في طهران وتلقى تعليمة الابتدائي فيها عام ١٩٣١ سافر الى اوربا لتلقي العلوم الثانوية في مدارس سويسرا وعند عودته الى ايران عام ١٩٣٦ التحق في الكلية العسكرية الحربية وتخصص في صنف المدفعية، منح رتبة ملازم ونشأ في البيت الايراني عام ١٩٣٨ بعد تنازل والده عند العرش بيوم واحد ادى اليمن الدستوري تثمينا على ايران عام١٩٤١. للمزيد ينظر:– ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد، ايران وتركيا ، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، العراق ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٦٥ – ١٦٦ .

(١٤) المصدر نفسه .

(15) Girilai Jain's article in The Times of India، 3 may 1974 .

(16)Ibid .

(١٧) محمد جواد علي، التنمية الاقتصادية في الهند،جامعة بغداد،دراسات العالم الثالث،بغداد،١٩٩٠ ،ص ١٦٦ .

(18) Abdul Amir Jorfi، "India and Iran : Two Asian Powers"، Strategic Analysis، vol. 34، no. 3، may 1995 ، p 261 .

(19) Abdul Amir and Hanilton A .Twitchell ed . Iran in the 1980 ، Tehran : Iustitute for politcol studies 1978 ، p 33 .

(٢٠) هارلش كابور، السياسة السوفتية تجاة الهند، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٤٣ ، ١٩٧٦ ، ص ٦ .

(٢١) فاضل زكي محمد ، السياسة الخارجية الهندية ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ص ٦٣ – ٦٥ .

(٢٢) ايوب خان:– عسكري ورئيس للجمهورية الاسلامية الباكستانية ، ولد في المنطقة الشمالية عند شبه جزيرة الهند ، بدأ حياته العلمية ملتحقاً بالجيش الهندي البريطاني ، ثم تولى رئاسة الجمهورية اثر انقلاب عسكري قام به ، سلم الحكم عام ١٩٦٩ الى الجيش بعد اضطرابات داخلية دامية ادت الى تفتيت وحدة البلاد وقيام دولة بنغلادش عام ١٩٧١. علي عباس نعمة الصالحي، محمد ايوب خان ودورة العسكري والسياسي في باكستان حتى عام ١٩٧٤، العراق ، القادسية ، ٢٠١٥ ، ص ص ٢٧ – ٣٠ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

(٢٣) الحرب الهندية الصينية المعروفة بأسم الصراع على الحدود بين الهند والصين ، بدأت الحرب في ٢٠ اكتوبر ١٩٦٢ وانتهت بانتصار الصين في ٢١ نوفمبر ١٩٦٢ وكانت الحدود في جبال الهملايا المتنازع عليها الذريعة للحرب والسبب الرئيسي للحرب هو السيطرة على اقليم السامي . ينظر

Noorani ، India– china Boundary probsem mehra ، An agreed froatier ، 1992 ، p p ، 63 – 64 .

(٢٥) الحرب الباكستانية الهندية عام ١٩٦٥ او حرب كشمير الثانية هي حرب كانت لمناوشات حدثت بين باكستان والهند واستمر النزاع المسلح الى سبتمر ١٩٦٥ ، وبدأ الصراع عندما شنت باكستان عملية جبل طارق وهي عبارة عن تسلل لقوات جامو للتحريض ضد الحكم الهندي وكانت تنمية الحرب حسب التقارير تشير إلى أن الهند استطاعت احتلال ثلث كشمير. للمزيد ينظر:– هاني الحديثي ، كشمير مشكلة اقليمية فرضة ، مجلة قضايا دولية، العدد ٣٠ ، مركز الدرسات الدولية ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ٧٣ .

(٢٦) هاريش كابور، المصدر السابق ، ص ٩ .

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٣ .

(٢٨) الكرور هو وحدة نظام الترقيم جنوب اسيا وتساوي مائة ألف وكما مكتوب ١،٠٠،٠٠٠ ويستخدم على نطاق واسع في الهند وبنغلاديش وباكستان والنيبال. ينظر :–

Noorani ، India – china Boundary probsem mehra ، op ،cit، p. 66 .

(٢٨) هاريش كابور ، المصدر السابق ، ص ٩ .

(29)Noorani ، India – china Boundary probsem mehra ، op ،cit، p. 66 .

(٣٠) سياسي ايراني ورئيس للوزراء للمدة ١٩٦٢ – ١٩٦٤، وكان وزيراً للديوان الملكي مدة حكم رضا شاه بهلوي، حكم مقاطعتي سيشان وبلوسيشان وكان من اوئل ملاكي الاراضي في ايران تولى في الولاء لمدة المملكة المتحدة الامريكية،بعد اصابته بمرض السرطان، ينظر:–اسد الله علم، مذكرات اسد الله علم،المملكة المتحدة،١٩٦٨،ص٧ .

سامي هاتو عبد علي ، العلاقات الهندية الصينية ١٩٤٧ – ١٩٦٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات التاريخية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨٣.

(31) Khalid in Qureshi ، Pakistan and Iran Astudy in Nieghborly ، Pakistan Itoricon 21 ، 1965 ، P ، 48 .

(٣٢) سامي هاتو عبد علي، العلاقات الهندية الصينية ١٩٤٧ – ١٩٦٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات التاريخية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨٣ .

(33) M.R.A Bigns article in the Hindustan Tiues 26 october 1966 ، p ، 6 .

(34) Ibid ، P 11 .

(35) Shah Reviews foreign policy Asian Recorder No 33 New Delhi 13 – 14 August 1966 .

(٣٦) محمد جواد علي، المصدر السابق، ص ١٦٩ .

(٣٧) فاضل زكي محمد، المصدر السابق، ص ٧١ .

(38) Abbas Amirie ، op ،cit ، P 36 .

(٣٩) هاريش كابور، المصدر السابق، ص ١٣ .

(40) The Hindu (New spaper) 13 January 1969 .

(٤١) محمد جواد علي ، المصدر السابق، ص١٧٠ .

(42) S . Kumar Dev، Indo – Iranain Relation New Horizous of Co – Operation Comuerca .

(43) Abbas Amirie ، op ،cit ، P 36 .

(٤٤) هندراس كوشاند غاندي:– (١٨٦٩– ١٩٤٨) الملقب بـ مها تما أي صاحب النفس العظيمة او القديس ، ولد في مقاطعة نموجرات في الهند لاسرة محافظة لها باع طويل في العمل السياسي، سافر الى بريطانيا في عام ١٨٨٨ لدراسة القانون وحصل على اجازة جامعية لممارسة المحاماة ، قرر عام ١٩٣٢ الصيام حتى الموت احتجاجاً على قانون يكرس التميز الطبقي في الانتخابات وتهميش المنبوذيين الهنود ، تعرض لاغتيال من قبل الانكليز بعد حملته الشهيرة (اتركوا الهند وانتم اسياد) ، اغتيل على يد احد الهندوس المتعصبين . للمزيد ينظر :– رامي عطا صديق، غاندي رسالة اللاعنف والتسامح ، تقديم فايز فح ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٣٣ .

(٤٥) سعد علي حسين التميمي، التوازن الهندي الباكستاني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٧ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٦١ .

(٤٧) محمد جواد علي ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

(٤٨) ممدوح عطية، القدرات النووية الهندية وتطورها ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٣ ، ١٩٩٨ ، ص ٥٢ .

(٤٩) محمد جواد علي، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٨١ .

(51) Indian Express ، Delhi ، 14 ، January 1996 .

(٥٢) سعد علي التميمي ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(53) The National Herald New Gelhi 4 January 1996 .

(٥٤) بشير العلاق ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(55)Indian foreihn Review VOL 6 . No 18 ، 1 July ، 1969 ، P ، 4 .

(56)The Hindu Madras New Delhi 14 Jauuary 1969 .

(٥٧) محمد جواد علي، المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ١٨١ .

(٥٩) سعد علي التميمي ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٦٠) محمد جواد علي، المصدر السابق ، ص ١٧١ .

(61) The Times of India ، New Delli 30 Jauuary 1973 .

(62) Ibid .

(٦٣) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية١٩٧١ – ١٩٩٤ ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٢٧ .

(٦٤) الحرب الهندية – الباكستانية الثانية :– هي مدة الصراع العسكري بين الهند وباكستان وتشير المصادر إلى أن بداية الحرب قامت تشنغيز خان Cheagiz Khan وهي الضربة الباكستانية الاستباقية في ٣ ديسمبر عام ١٩٧١ الى احدى عشر قاعدة جوية هندية واستمرت لمدة١٣ يوماً وتعد واحدة من اقصر الحروب في التاريخ وانتهت بعد توقيع قاعدة الجبهة الشرقية للقوات المسلحة الباكستانية ونتيجة الاستسلام في ١٦ ديسمبر ١٩٧١ . للمزيد ينظر :– محمد عزت نصر الله ، الحرب الهندية الباكستانية من ٣ / ١٧ ديسمبر ١٩٧١(اسبابها ونتائجها) دار الامم للطباة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ص ٧٧ – ٧٩ .

(٦٥) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .

(٦٦) سعد علي التميمي ، المصدر السابق ، ص ٦٠.

(68) Mohammad Ayoob، "India and Pakistan: Prospect ofDetente،" *Pacific Quarterly* ،Nol (October 1976):p. I 56.

(69) lok Sabha Debate،(New Delhi)، Vol.30،no 17،August 1973، P ، 60.

(70)Ibid .